

اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر

دراسة تحليلية مقارنة استبصارية لدورياتي الصحافة والإعلام الأمريكية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام

إعداد

الدكتور محمود عبد الرءوف كامل

مدرس الإعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم

23-25 أكتوبر 2007

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر: دراسة تحليلية مقارنة استبصارية لعينة من الدوريات العلمية في الدولتين. فعلى الرغم من أن دراسات الصحافة والإعلام في مصر جاوزت الستين عاماً من عمرها وبسبقتها أمريكا بأكثر من ثلاثة عاماً، وعلى الرغم من تأثر دراسات وبحوث الصحافة والإعلام في مصر وغالبية الدول، والعربيّة منها، بالمدرسة الأمريكية في هذا المجال، إلا أنه لم تجر دراسة واحدة حتى الآن حول هذا الموضوع تبين أوجه الشبه والاختلاف والإيجابيات والسلبيات، وتقترح ما يمكن إضافته، وتوصى بما ينبغي عمله، استبصاريًّا لواقع الدراسات والبحوث الإعلامية في مصر ومستقبلها.

وشهد عام 1998م احتفال كلية الإعلام، جامعة القاهرة، بمرور 60 عاماً على بدء دراسات الصحافة والإعلام في مصر، في إطار احتفال الجامعة بمرور 90 عاماً على إنشائها. وصادف العام نفسه احتفال دورية الصحافة والإعلام الأمريكية Journalism & Mass Communication Quarterly (J&MCQ) بمرور 75 عاماً على صدورها، وجعلت من هذه المناسبة محوراً لأحد أعدادها⁽¹⁾ في ذلك العام، تناولت فيه مسیرتها وتطور بحوث الصحافة والإعلام، أو الدراسات الإعلامية بصفة عامة، في أمريكا. كما أصدرت كلية الإعلام دليلاً الرسائل العلمية في الصحافة والإعلام⁽²⁾ عرضت مقدمته موجزاً لتاريخ دراسات الصحافة والإعلام في مصر وتطورها.

ويمكن عرض مخرجات هذه الدراسة على النحو التالي:

- 1- الإطار النظري.
- 2- الدراسات السابقة.
- 3- الإطار المنهجي.

4- نتائج الدراسة.

5- الخلاصة والتوصيات والاقتراحات.

6- الهوامش.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

هذه دراسة في التأصيل العلمي ومناهج البحث لدراسات الإعلام في أمريكا ومصر. وكما هو معروف يشمل تخصص الاتصال الجماهيري أو الإعلام الصحافة المطبوعة، والإذاعة (المسموعة أو الراديو)، والتلفزيون، والعلاقات العامة، والإعلان، والإنترنت. وتاريخياً تسبق بحوث الصحافة ودراساتها بقية تخصصات الاتصال الجماهيري الأخرى، وهذا يفسر لنا سبب أن دورية الصحافة والاتصال الجماهيري الأمريكية بدأت عام 1924 بتسمية نشرة الصحافة Journalism Quarterly ، ثم دورية الصحافة الفصلية (JQ) Journalism Bulletin وظلت لفترة طويلة تسمى نفسها دورية الصحافة الفصلية فقط، حتى بدأت منذ عام 1995 تسمى نفسها دورية الصحافة والاتصال الفصلية، وفي كل الحالات، وطول تاريخها، لم تقتصر على نشر بحوث الصحافة المطبوعة فقط، وإنما هي تنشر البحوث في كل تخصصات الإعلام منذ بداية صدورها وحتى الآن. وبالمثل، حينما بدأت مصر المجلة العلمية لكلية الإعلام، عام 1989 م، وتغير اسمها إلى بحوث الاتصال، ثم المجلة المصرية لبحوث الإعلام، فإنها كانت، ولا تزال، تنشر البحوث والمقالات في كل تخصصات الاتصال والإعلام. وهكذا الحال مع أغلب دوريات الإعلام في أمريكا ومصر، إن لم يكن كلها، فهي تنشر البحوث في مجالات الإعلام المتعددة.

والدراسة الحالية ليست نقدية تقويمية للبحوث في الدورتين من حيث مناهج البحث، والأطر النظرية، وأدوات جمع البيانات، وتحليلها، والنتائج، وإنما هي دراسة تحليلية مقارنة لاتجاهات البحوث في دورتي الدراسة أو في أمريكا ومصر، وفي طريقة الاهتمام بالبحث العلمي في بحوث الصحافة والاتصال والعناية بدورياته، كما يُستبان من تحليل البحوث، والافتتاحيات، في الدورتين.

ومع ذلك، فإن أقرب إطار نظري لهذه الدراسة هو ما يسميه البعض بـ "النظرية النقدية في بحوث الاتصال"⁽³⁾، التي قلما تتناولها بحوث الاتصال ودورياته العلمية بهذا المسمى. فالباحث العلمي بطبيعته ناقد في كل تخصص وكل زمان ومكان. ومع أن الباحث لا يحب أن

يسمى الدراسة الحالية دراسة نقدية، فلا بأس من عرض نبذة عن النظرية النقدية، إذ تحاول الدراسة الاستفادة من بعض افتراضاتها ورؤاها النقدية.

تستمد النظرية النقدية في بحوث الاتصال جذورها من النظريات النقدية في العلوم الاجتماعية، التي تستمد جذورها وبمادتها بدورها من النظرية الماركسية، التي تطالب بإذابة الفوارق بين طبقات المجتمع، وبحق المهمشين والمحروميين في المعرفة والسلطة والثروة والتحرر من ظلم الطبقات الحاكمة، وسيطرة الذين يملكون رأس المال والتكنولوجيا. وهدف النظرية النقدية هو الانعتاق (أو التحرر) والتغيير، لذا فإن الغرض الرئيس للدراسات النقدية في الاتصال هو تحديد المصادر التاريخية، والاقتصادية، والسياسية للسلطة التي تكمن في الأيديولوجية⁽⁴⁾. وتوجد ثلاثة تيارات رئيسية للنظرية النقدية بصفة عامة هي الماركسية، وحقوق المرأة، والنقد الثقافي. وتحاول أن تبين كيف أن الطبقات الحاكمة في المجتمع تغنم حقوق الطبقات المهمشة، مثل جماعات الأقليات⁽⁵⁾. فالباحث النقدي يركز دائماً على النظم أو السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كقوى قهر للناس أو المواطنين، وهذه النظم أو السلطات تشمل الاتصال دائماً، وفي التطبيق العملي، لا يفصل المنظرون النقيدون الاتصال عن العوامل الأخرى في النظام العام لقوى ال欺er في المجتمع⁽⁶⁾.

"وقد استخدمت مدرسة فرانكفورت، كأبرز المدارس النقدية، والتي تأسست في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين مصطلح "النظرية النقدية" لوصف اتجاهها لدراسة الحياة الاجتماعية ، ومن ثم رأى بعض الباحثين مثل (لازرسفيلد ولانج وروجرز) أن يشخصوا الاتجاهات النقدية على أنها إما مرتبطة بمدرسة فرانكفورت أو تطورت عنها، ويُعزى هذا الخلط إلى العلاقة التاريخية الفريدة بين دراسات الاتصال وهذه المدرسة"⁽⁷⁾.

ويُعرف النقد بأنه تطبيق القيم والمعايير للوصول إلى أحكام، ويجرى الباحثون النقيدون دراساتهم بتحليل القيم ونقدتها أو الحكم عليها⁽⁸⁾. وبكلمة أخرى، يمكن أن يعني النقد قراءة الواقع أو البحث أو الدراسة في ضوء المعايير والقيم والأصول، وتبين مدى التزامها بها أو اتفاقها واختلافها معها.

ودون الغوص كثيراً في الحديث عن الحديث عن النظرية النقدية في العلوم الاجتماعية وفي الاتصال الجماهيري كتخصص ضمنها، يخلص الباحث إلى أن النظرية النقدية هي تيار بحثي يميل إلى رفض ما هو قائم، والمطالبة ببدائل تتيح الفرص للطبقات المقهورة في المجتمع، من قبل السلطة والذين يملكون، في أن تعرف وأن تحصل على حقوقها في التعبير عن نفسها. وأن على الباحثين النقيدين وغيرهم في مجال الاتصال أن يتبنوا هذا التوجه في بحوثهم في مواجهة السلطة، وفي صالح طبقات المجتمع المحرومة، وأن تزال القيود من طريق البحث العلمي. وهي مطلب لكل البحوث سواءً كانت نقدية أم غيرها. كما أن تحقيق مثل هذه

المطالب يرتبط بالكثير من العوامل في المجتمع مثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والشخصية والأمنية في الدول النامية بالذات، وما الباحثون في مجال الاتصال إلا جزء من هذه الظروف التي يطول الحديث عنها، وكثيراً ما تكون محاور لمناقشات المؤتمرات العلمية، ومشاكل تتناولها البحوث بالدراسة.

ويأمل الباحث أن تقبل النظرية النقدية بعض انتقاداته، فلا يتفق معها في تقسيم البحوث إلى بحوث وضعية تقليدية وأخرى نقدية، لأن البحث العلمي بصفة عامة، كما سبق القول، ناقد بطبيعة لا يقبل الوضع القائم كما هو، وإنما يتناوله بالدرس والتحليل والمقارنة للخروج بنتائج ووصيات مفيدة سيما إذا وجدت طريقها إلى التطبيق العملي. كما لا يتفق مع النظرية النقدية في تعليماتها على البحوث الوضعية وتسميتها بالتقليدية في عبارات مثل "ويطرح هذا الكتاب تحدياً لكثير من المسلمات في البحث الإعلامية الإمبريالية ذات الطابع التجزئي والتقييتي للظواهر الإعلامية والتي اعتاد معظم الباحثين الإعلاميين على تناولها بمعزل عن السياق المجتمعي الذي أنتجها وأثر فيها كما تأثر بها فضلاً عن افتقار هذه البحوث إلى الأطر النظرية التي تفسر المعطيات الإمبريالية وتكشف عن توجهات الباحثين"⁽⁹⁾ و "وتقدم النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت مدخلاً متكاملاً لدراسة العلوم الاجتماعية، لتسد بها الثغرة التي خلقها التقنيات الناتج عن التقسيمات التي وضعها الأكاديميون ذوي الاتجاه الوضعي بين التخصصات المختلفة، المداخلة. وتتقد مدروسة فرانكفورت هذا الانقسام بين العلوم الاجتماعية لأنه أسفر عن محدودية المعرفة، إلى جانب ضعفها علمياً"⁽¹⁰⁾ وقد أنتجت الأشكال والتراتبات التي تكونت خلال العقود الماضية، نتيجة للاقتصاد الرأسى القائم على قاعدة الاستهلاك والفردية، ردود أفعال عديدة ضد ذلك النموذج الرأسى."⁽¹¹⁾

ومن الانتقادات التي توجهها النظرية النقدية لبحوث الإعلام في دول الجنوب أو الدول النامية قضية التبعية لمناهج البحث الغربية ونظرياتها، أو للدول المتقدمة. ويمكن الرد على مثل هذا الانقاد بأن مادامت مثل هذه المناهج والنظريات صالحة للتطبيق في الدول النامية، حتى مع شئ من التطوير والتعديل لكي تناسب ظروف هذه الدول، فلا بأس إلى أن يوجد البديل الذي يمكنها من الاعتماد على نفسها، كما أنه لابد من التواصل والتلاقي الفكري والعلمي والثقافي بين دول العالم المتقدم منها والنامي، ويضاف إلى ذلك أن الدول المتقدمة أو دول الشمال التي تتهمنها التيارات النقدية بالاحتكار والسيطرة والاستغلال والاستعمار لن تتردد في الأخذ بأية نظريات ومناهج بحث، بل ونتائج تصيغها الدول النامية إذا وجدت فيها جديداً يصلح لها أو يناسبها.

ومن الانتقادات التي تلقت النظر وتميل إلى التعليم أيضاً سيطرة الأهداف التجارية والاقتصادية على بحوث الإعلام التقليدية الإمبريالية بالذات "التي تعنى بدراسة الواقع المعطى بادئه به ومتنهيه إليه، بمعنى أنها تبدأ من الواقع لتعايش معه وتحافظ عليه مع التستر بضرورة الموضوعية والحياد... وكان الهدف من بحوث الإعلام هو التوصل إلى كيفية

تحسين أداء أجهزة الإعلام لاستخدامها كأدوات فعالة في تحقيق الأهداف والمصالح ذات الطابع الاقتصادي⁽¹²⁾ وتمويل البحث يُحدد في "الاتجاه الذي يحتم إرضاء المنظمات التجارية؛ ولذلك لجأ مجموعة من الباحثين الأكاديميين إلى عمل بحوث مسحية رخيصة من أنواع مختلفة مما أسفر عن التوصل إلى تفسيرات مشكوك فيها لدرجة كبيرة خصوصاً المسوح التجارية والتي لم تخضع لقواعد النقد العلمي النزيه.^{(13)*}

على أية حال تستقيد الدراسة الحالية من النظرية النقدية في بحوث الاتصال على أساس أنها وجهة نظر تتكامل مع غيرها من مناهج البحث، وتستفيد من دعوتها إلى إتاحة الفرصة للباحث لكي يعبر عن رأيه أو وجهة نظره في موضوع الدراسة. وهي وجهة نظر قائمة على البيانات والمعلومات واستخلاص النتائج منها. وينبغي التتويه هنا إلى أن الدراسة الحالية ليست نقداً للبحوث أو تقييماً لها، كما سبق القول، كما أنها ليست تصنيفاً لها حسب مناهجها ونتائجها، وإنما هي تصنيف لها حسب موضوعها، ودرجات الباحثين العلمية أو وظائفهم، وجامعاتهم أو كما توضحه أهداف الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

– إنتاجية باحثي الاتصال⁽¹⁴⁾: تجري العديد من البحوث للتعرف على إنتاجية الباحثين في الكثير من التخصصات، مثل دراسة كول Cole وباورز Bowers التي توصلتا فيها إلى تحديد كليات وأقسام الصحافة الأمريكية الأكثر إنتاجاً للبحث في الفترة من 1962م إلى 1971م، وأجرى سولي Soley وريد Reid بحثاً لمعرفة إنتاج الأكاديميين من بحوث الإعلان بغض النظر عن الكلية أو القسم، ودرس فنسنت Vincent بحوث الإذاعة، وأجريت دراسة لإنتاجية بحوث الاتصال الجماهيري عام 1981م.

– إنتاجية باحثي الاتصال الجماهيري⁽¹⁵⁾: أجريت هذه الدراسة على إنتاجية باحثي الاتصال الجماهيري بما فيها الإعلان والعلاقات العامة في الفترة من عام 1980 إلى عام 1985، كما قدمتها تسع دوريات علمية أمريكية هي بحوث الاتصال Communication Research, Journal of Advertising, Journal of Advertising Research, Journal of Broadcasting, Journal of Communication, Journalism Quarterly, Newspaper Research Journal, Public Opinion Quarterly and Public Relations Review

وتم تصنيف الباحثين حسب جامعاتهم، وحسب درجاتهم العلمية: أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومدرس، وطالب دكتوراة، من واقع ما هو مثبت في الدورية مع البحث، ولم

تشمل الدراسة بحوث الخبراء وطلبة الماجستير، وبحوث غير المتخصصين في الاتصال الجماهيري، وخصصت درجة واحدة لكل باحث ببحث منفرد ونصف درجة لكل باحث ببحث مشترك مع آخر، وثلث درجة لكل باحث مشترك مع باحثين آخرين... وهكذا، وخصصت درجة واحدة لكل جامعة لكل بحث، وبالمثل درجة واحدة لكل دورية لكل بحث، لتحديد أي دورية تنشر أكبر عدد من البحوث، وهكذا. ولم تتطرق الدراسة إلى تقييم البحوث وإلى تخصص دوريات معينة في نوع معين من البحوث، فعلى سبيل المثال تنشر Journalism Quarterly بحوثاً في كل تخصصات الاتصال الجماهيري تقريباً، بينما Journal of Advertising Research لا تنشران سوى بحوث الإعلان وأو التسويق.

وتسقّف الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فكرتها وطريقتها أو منهاجها وأهميتها وفي مقارنة النتائج على النحو الذي سيرد في الإطار المنهجي والنتائج ومناقشتها والخلاصة والتوصيات.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد 30 جامعة أمريكية من إجمالي 210 جامعة شملتها الدراسة أكثر نشرأً للبحوث، حيث نشرت 57% من إجمالي البحوث البالغ عددها 1006 بحث خلال فترة الدراسة، وتصدرت Journalism Quarterly قائمة الدوريات بالنسبة لهذه الجامعات، ما يعني أنها الدورية الأكثر انتشاراً وربما تأثيراً بين دوريات بحوث الاتصال، وهذا يعنى اختياراتها للدراسة في الدراسة الحالية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الأساتذة ساهموا بنسبة تقارب من 20% من البحوث المنشورة، وساهم الأساتذة المشاركون بنسبة 26%، ومساعدوهن بنسبة 40% تقريباً، ورتبت الدراسة أسماء خمسين باحثاً أمريكياً الأكثر تقدماً من بين عينة الدراسة في عدد البحوث المنشورة.

– وأجريت دراسة تحليلية مقارنة، باستخدام تحليل المضمون، لرسائل الدكتوراة والماجستير لبحث الانتقادات التي توجه إلى تحليل المضمون واستخداماته في الدراسات الإعلامية في مصر؛ من أهمها أن استخدامه طغى على غيره من الأساليب والأدوات البحثية في الأبحاث الإعلامية في مصر أيضاً في السنوات الأخيرة، وتوصلت الدراسة إلى عدم صحة هذه الانتقادات، حيث شكلت الرسائل التي وظفت تحليل المضمون نسبة 18.4% فقط من إجمالي عدد العينة البالغ 137 رسالة ماجستير ودكتوراه⁽¹⁶⁾.

— وأُجريت دراسة تحليلية مقارنة، باستخدام تحليل المضمن أيضًا، لرسائل الدكتوراة والماجستير في الإعلان، 34 رسالة، للتعرف على اتجاهات الدراسات الإعلانية في مصر، من عام 1950-1992م. توصلت الدراسة إلى أن الدراسات الإعلانية في مصر تطورت تطوراً كمياً بدرجة أكبر من تطورها كيفياً، فلم توافق التطورات السريعة والمترابطة التي لحقت بصناعة الإعلان في مصر، وأنها دراسات وصفية في معظمها تقىد إلى إمكانية استفادة وكالات وشركات الإعلان والمعلنين منها، وعدم مسايرة الدراسات الإعلانية في مصر لاتجاهات الحديثة في مجال الدراسات الإعلانية في الدول المتقدمة⁽¹⁷⁾.

— وأُجريت دراسة تحليلية للبحوث الإعلامية الخاصة بالوسائل الإلكترونية، غير الكتب، التي أنتجت في مصر خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، من حيث المناهج، والأدوات، والأساليب الإحصائية، وطبيعة مجتمع الدراسة، والأطر النظرية. ووظفت استمارية تحليل المضمن ضمن وسائلها لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن البحث المصري في مجال الوسائل الإلكترونية تتفق نسبياً مع الواقع الأكاديمي لعلم الاتصال في العالم حالياً، ولكن يبقى السؤال: لماذا لم تظهر نظريات إعلام وطنية تعبّر عن تفاعل الجمهور مع وسائل الإعلام وتتأثر بها؟⁽¹⁸⁾ . وبكلمة أخرى لماذا لم تظهر نظريات مصرية و/أو عربية في علوم الاتصال تحظى بالقبول والاعتراف على مستوى دراسات الاتصال ودورياته ومؤتمراته العلمية في دول العالم أو العالمية؟ وستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن هذا السؤال خلال مناقشة النتائج التي تتوصل إليها.

والدراسة الحالية تستخدم استمارية تحليل المضمن لجمع البيانات، وتحليلها كماً وكيفاً.

— وتناولت دراسة أهم التطورات التي مرت بها بحوث الإعلام في العالم، أمريكا وأوروبا بصفة خاصة، منذ مطلع القرن العشرين، وأهم العوامل التي ساعدت على تطورها، ثم عرضت لمراحل تطورها خلال القرن العشرين، وناقشت اتجاهات الحديثة في بحوث الإعلام وأهم مزايا المناهج البحثية الحديثة، التي يُطلق عليها المناهج التفسيرية والنقدية، على النحو الذي تم عرض نبذة عنها في الإطار النظري آنفاً، ومن أبرز رواد هذه المناهج جيمس هالوران James Halloran في بريطانيا وهربرت شيلر في أمريكا. وتستمد النظرية النقدية أسسها الفلسفية والفكرية من مدرسة فرانكفورت النقدية في العلوم الاجتماعية، ومن روادها ماكس هوركايمر، وتيودور أدورنو، وهربرت ماركيوز، وإيريك فروم⁽¹⁹⁾ وغيرهم.

— وتناولت دراسة اتجاهات بحوث الاتصال من عام 1980 حتى عام 1999. وهي دراسة تحليلية من المستوى الثاني للبحوث المنشورة في عشر دوريات رئيسية، أمريكية، في بحوث الاتصال من حيث المناهج، والوسيلة والموضوع، والاقتراب النظري، والتمويل، والفترة الزمنية التي تناولها البحث. توصلت إلى غلبة المناهج الكمية على الكيفية، وأن تمويل البحث كان نادراً، وكانت الجامعات المصدر الرئيس للبحوث خلال تلك الفترة⁽²⁰⁾.

— وأجريت دراسة لمناهج البحث في الاتصال في ثمانى دوريات في الفترة من عام 1990 إلى عام 2000م، وتوصلت إلى أن نسبة 60% من البحوث كانت كمية، مقابل نسبة 40% كيفية، ونادراً ما كان يُجمع بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة واحدة، ونسبة 58% من البحوث الكيفية والكمية لم تستخدم أطراً نظرية⁽²¹⁾.

— وتم تحليل مضمون للبحوث التي وظفت تحليل المضمون التي نشرتها دورية الصحافة والإعلام الفصلية في الفترة من عام 1971 إلى عام 1995 م، فكان تركيزها على تحليل الأخبار والمقالات في وسائل الإعلام الأمريكية، ونصفها تقريباً أجرى على الصحف، ونصف هذه البحوث أيضاً كان بحوثاً مشتركة، وكانت العينة من نوع المقصودة المناسبة في غالبية هذه البحوث، والقليل من هذه البحوث كان تحليلاً من المستوى الثاني، ووظف أطراً نظرية واضحة، وصاغ أسئلة للبحث أو فروضاً، ونصف هذه البحوث أجرى اختبار ثبات التحليل. وبينت الدراسة اتجاهات دراسات تحليل المضمون إلى المزيد من البحوث المشتركة، وإجراءات الصدق والثبات، وزيادة التأكيد على التحليل الإحصائي الأكثر تعقيداً، ومع ذلك لم يتوافق مع هذا الاتجاه الاتجاه نحو صياغة فروض/أسئلة بحث صريحة أو استخدام أطر نظرية⁽²²⁾.

— وجعل عدد شتاء 1999م من دورية الصحافة والإعلام الفصلية عنوان غلافه "الكتب الهمامة Significant Books"، متضمناً نتيجة استطلاع رأى الجماعة العلمية الأمريكية في أهم كتب أثرت، ولا تزال تؤثر، في دراسات الصحافة والإعلام خلال القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين. وأسفر الاستطلاع عن اختيار 35 كتاباً، تضمنت عنوانين في مناهج البحث مما تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية والإنسانيات Content Analysis for Humanities and Social Sciences and Ole R. Holsti، أول ر. هولستي، و Milestones in Mass Communication Research علامات بارزة في بحوث الاتصال، لمؤلفيه شيرون لورى Shearon Lowery، وميلفن ل. ديفلير Melvin L. defleur.⁽²³⁾

ثالثاً: الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة الدراسة: التعرف على اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر كما تعبّر عنها دورياتي الصحافة والإعلام الأمريكية، والمجلة المصرية لبحوث الإعلام. وتستخدم كلمة اتجاهات هنا بمعنى السمات الغالبة على البحث مثل الموضوع أو التخصص، وما إذا كانت بحوثاً فردية أو مشتركة، ممولة أم غير ممولة، على النحو الذي تفصله أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وتم اختيار أمريكا لأنها الرائدة في دراسات الإعلام وبحوثه، ولأن غالبية دراسات الإعلام وبحوثه في مصر، وربما في غيرها من الدول، تتبع المدرسة الأمريكية، واتجاهاتها، ولا بأس في ذلك.

أهمية الدراسة: سد ثغرة في دراسات بحوث الصحافة والإعلام، ولفت الانتباه إلى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات استبصاراتاً لماضي وحاضر الدراسات الإعلامية ومستقبلها في مصر وأمريكا.

أهداف الدراسة:

- 1- رصد وتوصيف وتوثيق تيارات البحث الإعلامية في مصر وأمريكا.
- 2- تقديم دراسة علمية موثوقة في نتائجها عن البحث الإعلامية في أمريكا ومصر.
- 3- تقييم التجربة الأمريكية والمصرية في بحوث الإعلام.
- 4- تقديم مؤشرات للاسترشاد بها في بحوث الإعلام.
- 5- إفادة الباحثين في مجالات الإعلام بصفة عامة، الواقع الدراسات الإعلامية في أمريكا ومصر.

نوع الدراسة: تنتهي هذه الدراسة إلى نوعين من الدراسات. الأول، فهي دراسة استكشافية تسعى إلى استكشاف ما كُتب عن نشأة الدراسات الإعلامية وتطورها في أمريكا ومصر، كما تقدمه الدوريات العلمية في البلدين. وأما النوع الثاني، فهي دراسة وصفية تحليلية مقارنة استبصارية من المستوى الثاني لما خلصت إليه البحوث والمقالات التي تتناول هذا الموضوع. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النظرية التحليلية التي تستهدف استيعاب النتائج التي انتهت إليها المحاولات العلمية السابقة التي حاولت تحليل الظاهرة [محل الدراسة] ووضعها في إطارها الصحيح⁽²⁴⁾ و "توظف الدراسة "تحليل المستوى الثاني" meta analysis الذي يفيدها في إعادة استقراء الظواهر والبيانات المختلفة بهدف رصد العوامل التي تحكم هذه الظواهر، وتمكننا هذه الأداة من إصدار الأحكام الذاتية والنقدية، وهو ما نعتقد أنه أمر لازم في هذه الدراسة

المحدثة."⁽²⁵⁾ و "يتفق الخبراء على أن تصميم البحث وإجراءاته في التحليل البعدى أو التحليل من المستوى الثانى لا يختلف عن غيره من البحوث التي تعتمد على البيانات الأولية أو الثانية المساعدة."⁽²⁶⁾ ما يعني أن الباحث يمكنه اتباع خطوات تصميم البحث التي تعتمد على البيانات الأولية أو الثانية المساعدة وإجراءاتها، لكي يصل إلى أحكام نقدية وذاتية. وهذا ما يحاوله في هذه الدراسة. فعلى الرغم مما يتعدد من أنه لا ضرورة للأطر النظرية في بحوث التحليل من المستوى الثانى، إلا أنه بناءً على ما سبق استخدم إطاراً نظرياً هو النظرية النقدية أو التيار النقدى في بحوث الاتصال.

الإطار الزمني للدراسة: تجرى هذه الدراسة بأسلوب المسح الشامل لأعداد دوريات الصحافة والإعلام الفصلية الأمريكية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام منذ عام 1989، بداية صدور الأخيرة، وحتى الآن أي عام 2007م، أي 18 عاماً.

وأداة جمع البيانات هي استماراة تحليل المضمون، التي تم إعدادها وفقاً للأصول العلمية، وحسب متغيرات الدراسة، التي استنجد بها الباحث من الدراسة الاستطلاعية التي أجراها على أعداد الدورياتين، ومن معايشته لهذه الأعداد كباحث في الدراسات الإعلامية، ومدرس للإعلام، لأكثر من ربع قرن^{**}. وتم عرض الاستماراة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الإعلام الذين أفادوا بملحوظاتهم وتعديلاتهم وإضافاتهم التي تم الأخذ بها، حتى استقرت الدراسة في شكلها النهائي متضمنة الفتئتين الرئيستين ماذا قيل؟ وكيف قيل؟. كما تم عمل اختبار الصدق والثبات، وكانت النتيجة 91.3% وهي كافية لغرض الدراسة.

وأسلوب التحليل هو التحليل الكمي والكيفي للبيانات، وتطبيق المقاييس الإحصائية المناسبة بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences المعروف اختصاراً ب SPSS. وهذه المقاييس هي حساب النسب المئوية والتكرارات، واختبار دلالة النتائج كا².

وتشمل الفئة الأولى لتحليل المضمون ماذا قيل؟ تصنف بحوث الاتصال حسب موضوعها أو التخصص أي صحفة أو إذاعة أو تلفزيون أو علاقات عامة أو إعلان أو تاريخ وسائل الاتصال أو مناهج البحث أو إنترنت أو أخرى تذكر. وتمت إضافة فئة من قال؟ لتصنيف الباحثين من حيث النوع والجامعات التي يعملون بها، وكلياتهم، ودرجاتهم العلمية، من واقع ما هو مكتوب قريرن بحوثهم المنشورة في الدورياتين، وسيتم تطبيق هذه الفئة الأخيرة على المجلة المصرية لبحوث الإعلام فقط، لأن تطبيقها على الدورية الأمريكية لن يفيد الدراسة، حيث إن هدفها الأساسي هو

التعرف على اتجاهات بحوث الإعلام في مصر وجهود باحثيها في هذا المجال، مقارنة بالاتجاهات الأمريكية.

وأما فئة كيف قيل؟ فتشمل حجم الدورية أي مساحة صفحاتها وعددها، ونوع الورق، وتصميم الغلاف، والتبويب، والانتظام في دورية الصدور في المواعيد المحددة، وأخطاء اللغة والطباعة.

ولا تشمل الدراسة الحالية كلمة المحرر في الدورية الأمريكية Editorial Comment أو كلمة العدد في مثيلتها المصرية، في تحليل المضمون الكمي، وملخصات أو عروض الكتب ورسائل الدكتوراه والماجستير والإعلانات التي تتضمنها الدورياتين أو إدراهما.

ومع ذلك، فنظرًا لما لا حظه الباحث، من خلال الدراسة الاستطلاعية على الدورياتين، أن كلمة المحرر و الكلمة العدد تتضمنان معلومات وتوجيهات مفيدة للباحثين، وللدورياتين، وللدراسات الإعلامية بصفة عامة، فسيتم تناولهما في التحليل الكيفي.

فروض الدراسة وتساؤلاتها: تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض والتساؤلات التالية:

– الفروض:

- الدورية الأمريكية تنشر موضوعات أكثر من مثيلتها المصرية من حيث العدد والتنوع أو من حيث شمولها موضوعات الإعلام المتعددة.
- تتشابه موضوعات البحث في الدورياتين من حيث النسبة والترتيب.
- الدورية الأمريكية أكثر انتظاماً في الصدور وفي مواعيدها من المصرية.
- غالبية البحث في الدورياتين يقوم بها مدرسون، وأساتذة مساعدون، وأساتذة مشاركون ونادرًا ما ينشر بها بحوث لأساتذة.

– التساؤلات:

- ما المضامين الغالبة على البحوث التي تنشرها كلتا الدورياتين؟
- ما تصنيف هذه المضامين كماً وكيفاً؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المضامين في كلتا الدورياتين؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الدورياتين من حيث الشكل؟
- ما الدرجات العلمية للباحثين المصريين في الدورية المصرية؟
- ما الجامعات والكليات التي ينتمي إليها الباحثون المصريون في الدورية المصرية؟
- كم عدد البحوث التي تنشرها الدورية المصرية باللغة الإنجليزية؟
- ما مدى انتظام الدورية المصرية في الصدور وفي المواعيد المحددة؟

رابعاً: نتائج الدراسة ومناقشتها

يوضح جدول رقم (1) تصنيف البحث في دورتي الصحفة والإعلام الفصلية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام حسب موضوعها أو تخصصها. بلغ إجمالي البحث في الأولى 880 بحثاً و 217 في الثانية، بإجمالي قدره 1097 بحثاً، شكلت البحوث الأمريكية النسبة الغالبة إذ بلغت 80.2%， وبلغت البحوث المصرية 20% تقريباً. وهذه النسب تتماشى مع كثرة عدد الباحثين والبحث في أمريكا عن مصر، ومع أقدمية نشأة الصحفة وبحوثها وبحوث الإعلام بصفة عامة في الأولى عن الثانية. تصدرت الصحفة المطبوعة الموضوعات أو التخصص بنسبة 40.9% من إجمالي البحث في الأولى ونسبة 26.3% منها في الثانية. وهذه النسب تبدو طبيعية أيضاً تماشياً مع أن الصحفة من أقدم وسائل الاتصال الجماهيرية، من حيث النشأة والدراسة، على الرغم من أن وسائل الاتصال الإلكترونية ، التلفزيون بالذات، أكثر انتشاراً، وربما تأثيراً، من الصحفة. وتأتي بحوث التلفزيون في الترتيب الثاني في الدوريتين بنسبة 13.08% في الأولى و 18.9% في الثانية. وتحتفظ نسب ترتيب البحث في بقية التخصصات في الدوريتين كما يوضحها الجدول. فتبعد نسبة بحوث الإنترن特 9.6% في الدوري الأمريكية و نسبة 7% في الدوري المصرية، ونسبة بحوث مناهج البحث 2.8% في الأولى و 3.7% في الثانية، ونسبة بحوث الإعلان 8.5% في الأولى يقابلها نسبة 7% في الثانية. وتنقق الدوريتان في نسبة أخرى تذكر لموضوعات البحث حيث تبلغ 22.1% لكل منهما. وهذه الفئة تشمل بحوثاً مثل الرأي العام ونظريات الإعلام وتقنيات الاتصال، والإعلام والمرأة، والإعلام الزراعي، والإعلام والبيئة، وإعلام الأزمات، والإعلام العربي، ووكالات الأنباء. ويسترجع الانتباه خلو دورية الاتصال والإعلام الأمريكية من بحوث الراديو أو الإذاعة المسماة، بينما تبلغ نسبتها 3.2% في المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ما يدل على تجاهل الإذاعة وبحوثها على الرغم من أنها لا تزال وسيلة إعلام أصيلة وفعالة وبالذات في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع نسب الأمية، الأبجدية والتلقافية، وانخفاض مستويات المعيشة والتعليم. وقد لاحظ الباحث أيضاً أن البحث المقدمة في المؤتمر العلمي السنوى لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، في السنوات الخمس الأخيرة تكاد تخلو من بحوث في الإذاعة المسماة. الأمر الذي ينبغي معه لفت انتباه الباحثين، والمسؤولين عن الدراسات الإعلامية، إلى توجيهه بعض من جهودهم البحثية إلى الإذاعة وتأثيرها وجمهورها ودورها في

عصر انتشار التلفزيون وقنواته الفضائية، وعصر الإنترنت أيضاً. وزيادة نسبة بحوث العلاقات العامة في المجلة المصرية، وتقارب نسب بحوث الإعلان في الدوريتين ربما يعود إلى وجود دوريات متخصصة في العلاقات العامة وفي الإعلان في أمريكا تنشر النسبة الكبرى من البحث في هذين التخصصين، وبالمثل بالنسبة لبحوث الراديو، والتلفزيون، وموضوعات بحوث أخرى تذكر.

وبناءً على نتائج الجدول رقم (1) يمكن القول بأن اتجاهات بحوث الإعلام في مصر تتماشى مع نظيرتها الأمريكية من حيث الموضوع. وقد جاءت قيمة κ^2 دالة إحصائية، ما يعني أن هذه النتائج مماثلة الواقع بنسبة خطأ قدرها $\pm 0.05\%$ وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

جدول رقم (1) تصنيف البحث حسب موضوعها أو التخصص في دوريات الدراسة

المجلة المصرية لبحوث الإعلام %	ك	الدورية الصحفية والاتصال الأمريكية %		البحث حسب التخصص صحافة
		دورية الصحفة والاتصال الأمريكية %	ك	
26	57	40.9	360	
18.9	41	13.08	115	تلفزيون
7	15	9.6	85	إنترنت
3.2	7	—	—	إذاعة مسموعة أو راديو
12	26	2.8	25	علاقات عامة
7	15	8.5	75	إعلان
3.8	8	2.8	25	مناهج بحث
25.1	48	22.1	195	أخرى
100	217	100	880	المجموع

$\kappa^2 \pm 0.05$ الكسور العشرية مقربة

جدول رقم (2) تصنيف الباحثين والبحوث في الدوريات حسب درجات الباحثين والنوع والتمويل وشكر الآخرين

المجلة المصرية لبحوث الإعلام %	ك	الدورية الصحفة والاتصال الأمريكية الأمريكية %		تصنيف الباحثين
		دورية الصحفة والاتصال الأمريكية %	ك	
—	—	12.1	140	طالب دراسات عليا
36.5	مدرس 81	14.3	165	مدرس أو باحث أو ممارس
35.6	79	37.7	435	أستاذ مساعد
4.5	11	19	220	أستاذ مشارك
8.5	19	13.8	195	أستاذ
14.4	32	—	—	غير موضح الدرجة
100	(*)222	100	1155	المجموع

35.6	79	32	370	عدد الباحثات الإناث ونسبتهم إلى المجموع
—	—	11.4	100	بحوث ممولة ونسبة من مج البحوث 880
2.3	5 (من 217 بحث)	47.7	420	بحوث مشتركة (باحثين أو أكثر) ونسبة من مج البحوث
—	—	17.6	150	الشکر لآخرين لمساعدتهم في البحث
5.5	(12 من 217 بحث)	—	—	بحوث باللغة الإنجليزية في المجلة المصرية
.5	(1 من 217 بحث)	—	—	بحوث باللغة الفرنسية في المجلة المصرية

الكسور العشرية مقربة $K^2 \pm .05\%$ (*) الزيادة في عدد الباحثين عن عدد البحوث سببها البحوث المشتركة.

يُوضح جدول رقم (2) تصنیف الباحثين حسب درجاتهم، ونوعهم، والشکر لآخرين لمساعدتهم في البحث، كما يوضح تصنیف البحوث من حيث هي مشتركة بين أكثر من باحث ومن حيث التمويل في دوریتی الدراسة. وقد جاءت قيمة K^2 دالة إحصائیاً، ما يعني أن هذه النتائج ممثلة للواقع بنسبة خطأ قدرها $\pm .05\%$ وهي نسبة مقبولة إحصائیاً.

يبين الجدول أن دوریة الصحافة والاتصال الفصلیة تنشر بحوثاً لطلاب الدراسات العليا، دكتوراة غالباً، بلغ عددهم في عینة الدراسة 140 طلاباً وطالبة بنسبة 12.1% من مجموع الباحثين الأمريكيين، في حين أن المجلة المصرية لبحوث الإعلام لا تنشر بحوثاً لطلاب الدراسات العليا. يدل هذا على أن الدوریة الأولى تشجع طلاب الدراسات العليا على البحث، وتتيح لهم الفرصة، وتنشر بحوثهم المقیمة المحکمة⁽²⁷⁾، بعكس الثانية، وحتى المؤتمرات العلمية لكلية الإعلام لا يشترك فيها طلاب الدراسات العليا ببحوث. ربما لأنهم لا يحتاجونها للترقیة، والأرجح أنهم لا يجدون التشجیع الكافی أو من يتیح لهم الفرصة للاشتراك ببحوث في مثل هذه المؤتمرات. جدير بالذكر هنا أنه يوجد مدعون بين طلاب الدراسات العليا يجب تشجیعهم على الدرس والبحث، والاشتراك في المؤتمرات العلمية، ونشر ما يستحق من بحوثهم، ففي النشر الكثير من التشجیع والفائدۃ لبحوث الاتصال وللباحثین بصفة عامة. وتقع مهمة التشجیع هذه على عاتق المسؤولین من أعضاء الجماعة العلمیة مثل عمید كلیة الإعلام ووکلاء الكلیة، وأعضاء لجنة الترقیات، والمشرفین على المؤتمرات والدوریات العلمیة، وأعضاء هیئة التدريس.

ويبيّن جدول رقم (2) أن غالبية القائمین بالبحوث من درجات مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك، حيث تبلغ نسبتهم 71% في الدوریة الأولى، مقابل 76.6% في الدوریة المصرية، ونسبة 14.4% غير موضح الدرجة، في الأخيرة، التي غالباً ما تكون مدرس أو أستاذ مساعد. بينما تقل نسبة الأساتذة القائمین ببحوث بمفردھم أو بالاشتراك مع آخرين، إذ

تبلغ نسبة 13.8% في الدورية الأمريكية، مقابل 8.5% في نظيرتها المصرية. وتقسیر ذلك يکمن في أن البحوث المنشورة من المتطلبات الرئيسة لترقية أعضاء هيئة التدريس إلى درجات ما بعد درجة المدرس، إلى أن يصل الباحث إلى درجة أستاذ فلا تكون لديه حاجة ملحة للقيام ببحوث تتطلب الكثير من الحماس والجهد والوقت والمال والتشجيع، الأدبي والمادى وحب البحث العلمى، والرغبة فى استجلاء موضوع ما. وهى عوامل لا تتوفر لدى الكثريين. وهذا أكثر وضوحاً في مصر، مع انعدام التمويل أو التشجيع المادى أيضا، بينما توجد نسبة 11.4% من البحوث الممولة في الدورية الأمريكية، ومع ذلك يشكون من ضعف تمويل البحوث هناك، بينما لا توجد بحوث ممولة في المجلة المصرية.

ويوضح الجدول رقم (2) أن نسبة الباحثات الإناث في الدورية الأمريكية 32% تقترب من مثيلتها المصرية، التي تبلغ 35.5%， وربما يعود هذا في جزء كبير منه إلى كثرة عدد الإناث في كليات الإعلام وأقسامه في مصر وأمريكا، وهي نسب لا تزال دون النصف على أية حال، باعتبار أن المرأة نصف المجتمع.

كما يوضح الجدول أن نسبة البحوث المشتركة، أي التي يُجريها باحثان أو أكثر، تقترب من نصف عدد البحوث المنشورة في الدورية الأمريكية، إذ تبلغ 47.7%， بينما هي نادرة في الدورية المصرية إذ تبلغ 5 بحوث فقط بنسبة 2.3%， منها بحث لأختين، وبحث لأستاذتين قائم على بيانات ومعلومات من رسالة ماجستير لابنة أحدهما. وهذه الظاهرة أى عدم وجود بحوث مشتركة في الإعلام إلى هذا الحد من الندرة، تتماشى مع طريقة الأداء المصرية أو أداء المصريين، التي تفتقر إلى روح الفريق، و"عمل الفريق"⁽²⁸⁾ في العمل، والتي كثيراً ما يتحدث عنها المسؤولون والباحثون في علوم مثل الاجتماع، والنفس، والإدارة. جدير بالذكر هنا أن نسبة كبيرة من البحوث المشتركة التي تنشرها الدورية الأمريكية تكون لباحثين من جامعات أمريكية مختلفة وليس من نفس الجامعة بالضرورة. وأحياناً تنشر بعض البحوث لباحثين من دول أخرى مثل إسرائيل وألمانيا وكوريا والصين وتايوان، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وأحياناً تكون البحوث المشتركة بين باحثين في جامعات أمريكية وباحثين آخرين في جامعات دول أخرى مثل المذكورة هنا، ونادرًا جدًا ما تنشر لباحثين من دول عربية، والبحث الوحيد من هذه الدول، الذي ظهر في عينة الدراسة، هو الذي ساهمت فيه رشا قمحاوى^(***) من مصر أشير إليه آنفًا وضمن مراجع الدراسة. وتم التعريف بها على أنها تنتهي إلى الجامعة الأمريكية التي كانت تدرس بها وقت النشر، وليس باعتبارها تنتهي إلى الجامعة المصرية

التي تعمل بها الآن. وربما يفسر هذا التساؤل الذى طرحة أحد الباحثين متعجبًا، فى الدراسات السابقة، وتطرحه الدراسة الحالية أيضًا، لماًذا لم تظهر نظريات إعلام وطنية [مصرية عربية] تعبر عن تفاعل الجمهور مع وسائل الإعلام وتأثيره بها؟ وبكلمة أخرى لماذا لم تظهر نظريات مصرية وأوّل عربية في علوم الاتصال تحظى بالقبول والاعتراف على مستوى دراسات الاتصال ودورياته ومؤتمراته العلمية في دول العالم أو العالمية؟ وتتلخص الإجابة عن هذا التساؤل في ندرة مساهمة الباحثين المصريين في مثل هذه الدوريات العلمية ببحوث، وندرة مساهماتهم أيضًا في مؤتمراتهم العلمية، وندرة دعوتهم للمساهمة في مؤتمرات مصر ودورياتها العلمية، أو بصفة عامة ندرة التواصل العلمي بين الباحثين المصريين ونظرائهم في أمريكا بلد التخصص. وأسباب هذه الندرة الشديدة معروفة مثل عدم إجاده اللغة الإنجليزية، لغة العلم، بالدرجة الكافية لكتابه الأبحاث، وعدم توفر الدعم الكافي، ماديًّا بالذات، لتمويل البحث والسفر والإقامة للاشتراك في مثل هذه المؤتمرات، ودعوة بعض الآخرين للاشتراك في مؤتمراتنا، وعدم نشر بحوثنا باللغة الإنجليزية. ويبدو أن تتبه حديثًا واضعوا لائحة الترقى إلى هذه القضية، فضمنوا اللائحة أن البحث الذي ينشر في دورية أجنبية محكمة، بلغة غير العربية، الإنجليزية أو الفرنسية غالباً، يُحسب ببحثين عند تقديمها للجنة الترقية، بالإضافة إلى ما هو متبع من تحمل الجامعات تكلفة سفر الباحث واشتراكه في المؤتمرات الأجنبية ببحث مقبول. ومع ذلك، فلا تزال مساهمات الباحثين المصريين والعرب بصفة عامة في الدوريات والمؤتمرات العلمية الأمريكية نادرة جدًا. ولا تزال الجماعة العلمية المصرية والعربية في الصحافة والاتصال تدور في فلك النظريات والمناهج الأمريكية، واسترجاعها وتطبيقاتها، إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولاً، وهذا هو الواقع حالياً، حتى إن قلة من الباحثين تتهم البحث المصرية بالتبعية لمدارس البحث الأمريكية والأوروبية، دون أن تقدم البديل الممكن. ويرى الباحث أنه مادامت النظريات والمناهج الأمريكية والأوروبية صالحة للتطبيق والاتباع، فلا بأس إلى أن يوجد البديل الأفضل والأصلح، بل يجب توجيه الشكر والامتنان للباحثين الأمريكيين وغيرهم الذين يجهدون ويرسون دعائم البحث العلمي لعلوم الصحافة والاتصال، وذلك من باب إرجاع الفضل لأهله.

وترتبط ظاهرة عدم وجود بحوث مشتركة في المجلة المصرية لبحوث الإعلام بظاهرة أخرى وهي عدم توجيه الشكر من قبل الباحث أو الباحثة لأي من الذين يساعدونهم في البحث سواءً بالمراجعة أم بالاستشارة وإبداء الرأي أم بالمساعدة في جمع البيانات أم بالإرشاد إلى

مصادر المعلومات أم بهذه الأمور جميعاً، الأمر الذي نجد عكسه في الدورية الأمريكية حيث يبيّن الجدول رقم (2) أن نسبة 17.6% من الباحثين تذيل بحوثها بشكر أشخاص ساعدوهم في البحث، في أي مما سبق ذكره أو في بعضها، وتذكر أسماءهم. وهذا يختلف عما دأبت عليه المجلة المصرية لبحوث الإعلام في السنوات الأخيرة من ختام كلمة العدد بتوجيه التحية للباحثين المنشورة بحوثهم.

ويُستنتج من ذلك قضية قد يراها البعض غير ذات أهمية، ولكنها عكس ذلك تماماً، لأنّ وهى تشجيع الآخرين وإتاحة الفرصة لهم أو تمكينهم لكي يبدعوا، والاعتراف بفضل الآخرين الذين يقدمون المساعدة والنصح والتوجيه، والآخرين الذين يقدمون إسهامات تمهد الطريق وتتيره لقادمين. ويتبّع من جدول رقم (2) ومن التعليق عليه أن تشجيع الآخرين والاعتراف بأصحاب الفضل سمة واضحة في البحوث الأمريكية أو لدى الباحثين الأمريكيين، بينما هي مفقودة تماماً لدى نظرائهم المصريين. الأمر الذي ينعكس على قلة الانتاج العلمي لدى الآخرين ونمطيته وضعفه أحياناً. حل هذه القضية يسير، بلفت انتباه المشرفين على البحوث والمسؤولين عن الدوريات والمؤتمرات العلمية إليها وضرورة مراعاتها حتى يمكن تلافي مثل هذه الأضرار، كما أنها مسؤولية أعضاء الجماعة العلمية في التخصص بصفة عامة أيضاً.

ونشرت المجلة المصرية لبحوث الإعلام 135 بحثاً لباحثين من كلية الإعلام، جامعة القاهرة، التي تصدر الدورية، بنسبة 62.2% من إجمالي البحوث المنشورة في عينة الدراسة، ربما يرجع ذلك إلى تواجد أعضاء هيئة تدريس الكلية في مكان الدورية، وقربهم من هيئة تحريرها ما يسهل الاتصال والمتابعة والنشر، عكس الباحثين في الكليات والجامعات المصرية الأخرى، الأبعد، وجامعات الدول العربية، الأكثر بعداً، التي لا يتعدى عدد البحوث المنشورة لباحثين من أي منها 3 أو 4 بحوث، أي بنسبة 1.4% و 1.8%. وهذه الكليات والجامعات هي الأزهر، والمنصورة، وحلوان، والزقازيق، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعين شمس، والمنيا، والمركز القومي للبحوث، وكلية الآداب بسوهاج، ومن الجامعات الخاصة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وأكاديمية أخبار اليوم، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة ٦ أكتوبر، ومن جامعات دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، واليمن، وقطر، وفلسطين، وعمان، والكويت، والأردن، والجزائر، وسوريا.

ويُسترجى الانتباه أن بعضَ البحوث المنشورة بأسماء جامعات دول عربية من إعداد بباحثين مصريين كانوا معارين هناك، وتبلغ نسبتها 1.8% من إجمالي عدد البحوث المنشورة،

وبعض بحوث الأساتذة في المجلة المصرية مقالات، وبعضها الآخر كانت بحوثاً مرجعية أعدها أصحابها لتقديمها للجنة الترقية ونشرت بدرجة أستاذ أو أستاذ مساعد بعد الحصول على الترقية، على الرغم من أن معدتها كان بدرجة مدرس أو أستاذ مساعد، ما يعني عدم دقة الدورية المصرية في ذكر درجات الباحثين، كما يتضح ذلك أيضاً من نسبة الباحثين غير موضحة درجاتهم المذكورة آنفاً وكما يوضحه الجدول.

وتقرب نتائج الدورية الأمريكية في جدول رقم (2) من نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في أمريكا بالذات بالنسبة للبحوث المشتركة، والتمويل، ودرجات أصحاب البحث المنشورة.

ومن البديهي أن تكون المقارنة بين الدوريتين في صالح الأمريكية، لأنها الأقدم والأكثر استمرارية، كما أن أمريكا رائدة في علوم الاتصال وبحوثه بلا منازع. والكثير من دول العالم تقتدى بها في هذا المجال. ومصر والدول العربية ليست استثناء. وهذا ليس عيباً. جدير بالذكر هنا أيضاً أن هدف المقارنة هنا هو الاستبصار، أو إلقاء الضوء على القضايا التي يشيرها البحث ابتعاه تعليم الفائدة كما توضحها أهداف الدراسة.

وتبيّن دراسة أعداد الدوريتين الكثير من جوانب المقارنة المفيدة مثل الاهتمام بتطوير البحث العلمي في الصحافة والاتصال، والاهتمام بتطوير الدورية ذاتها شكلاً ومضموناً، ما يؤدي إلى التحسن المضطرد، والحرص على استمراريتها، وتشجيع طلاب الدراسات العليا والباحثين من الممارسين، غير أعضاء هيئة التدريس، على البحث ونشر بحوثهم، وتمويل البحوث، والتعاون في إجراء البحوث المشتركة، والاعتراف بجهود الآخرين والإشادة بإسهاماتهم وتوجيه الشكر لهم لما يقومون به في هذا المجال.

وهذه قضايا تكون محور اهتمام القائمين على الدورية الأمريكية، من واقع البحث المنشورة، كما يوضح جدول رقم (2)، ومن واقع ما يكتبه محرروها في افتتاحياتها، وأبرزها ما جاء بها بمناسبة الاحتفال بمرور 75 عاماً على إنشائها.عكس المجلة المصرية لبحث الإعلام التي تصدر عن كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ويرأس مجلس إدارتها وتحريرها عميد الكلية بحكم منصبه، ويدير تحريرها وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث بحكم منصبه أيضاً، ويشكل أساتذة الكلية أغلب أعضاء هيئة تحريرها ومستشاريها بحكم مناصبهم الحالية أو التي كانوا يشغلونها ودرجاتهم الوظيفية، كرؤساء أقسام، ووكلاء، وعمداء سابقين، كما تمولها ميزانية الكلية أيضاً. وهي سمة الإدارة المصرية الرسمية التي تُرجع كل شيء إلى

موظفى الدولة وأقدميتهم فى العمل أو الدرجات الوظيفية ولو على حساب الجودة والكفاءة والتطوير****). وينبغى ألا يُفهم من هذا الكلام أنه تقليل من شأن أصحاب هذه المناصب. إن العكس صحيح تماماً، فالمعنى هنا أنه ربما لاتسمح مشاغل المنصب بمتابعة الجهد الذى تتطلبه مثل هذه الدورية العلمية، وربما يتأثر العمل فى الدورية، وتقييم البحث و اختيارها للنشر، بسلطة صاحب المنصب وعلاقته بسلفه وبالباحثين والمحكمين. وربما يكون من الأفضل أن تكون إدارتها مستقلة عن أية مناصب رسمية، بالانتخاب الحر المباشر من بين أعضاء الجماعة العلمية فى الاتصال لمدة محددة، ثلاث سنوات، كما هو متبع فى الدورية الأمريكية. وسمة الإدارة فى مصر، المذكورة آنفاً، يشوبها القصور فى إدارة البحث العلمي، ونعبر عن واقع مصر كدولة نامية، وأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان وكائن، أو حسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة. بعكس الحال فى دورية الصحافة والاتصال الفصلية الأمريكية، فهى مستقلة تماماً عن الدولة وعن كليات الإعلام وأقسامه، و تتبع هيئة تعليم الصحافة والاتصال المستقلة عن أية جهات حكومية أو رسمية هناك، ويتم اختيار رئيس تحريرها وهيئة التحرير بالانتخاب، لمدة ثلاث سنوات، ويكونوا من الباحثين الممتازين دائماً، ذوى اسهامات بارزة فى تطوير البحث العلمى فى الاتصال، الذين يضعون تطوير البحث العلمى والدورية نصب أعينهم، ويحرصون على أن تكون فترة عملهم إضافة إنجازات حقيقية إليها، وليس مجرد تأدية واجبات وظيفة تنتهي بفترة التعيين فى المنصب، تلك الواجبات التى تقتصر غالباً على وضع الأسم فى غلاف المجلة وصفحتها الأولى كرئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير أو مدير التحرير أو مستشار التحرير، دون مساهمة فعلية فى المجلة.

والأمثلة على ما سبق كثيرة من واقع الدراسة المدققة للدورتين، وتطورهما شكلاً ومضموناً، فمثلاً تكون هيئة تحرير دورية الصحافة والإعلام الفصلية الأمريكية من تسعه أفراد يعملون فى ثمانية جامعات أمريكية مختلفة، أى ليسوا من جامعة واحدة، وتضم هيئة مستشاريها 173 باحثاً بارزاً من جامعات أمريكية، دولية⁽²⁹⁾، مختلفة أيضاً. ويكتب رئيس تحريرها فى افتتاحية أحدث أعدادها⁽³⁰⁾: على مدى السنوات الخمس الماضية نشرت الدورية 219 بحثاً، تمت مراجعة كل منها بواسطة محكمين وغالباً ثلاثة محكمين، يختارون بناءً على خبرتهم البحثية الموثقة، ويخضع كل بحث لعملية مراجعة أو أكثر قبل القبول النهائي للنشر. وتتعدد هذه البحوث وتتنوع بتتنوع مجالات الصحافة والاتصال وخصائصها. وتتنوع مناهجها

من الإثنية إلى التجريبية، إلى المسوح، والدراسة المركزية للمجموعات، بالإضافة إلى الاقترابات التاريخية والقانونية.

ورغم هذا التنوّع، يوجد تغيير ملحوظ في اتجاه الباحثين إلى موضوعات بعينها، فمثلاً تشكّل بحوث الإنترنّت، التي لا يزال يسمّيها الكثيرون الوسائل الجديدة، نسبة 15% من إجمالي البحوث خلال هذه الفترة. بينما لا تزال هناك ندرة في موضوعات أخرى مثل القانون، بحوث فقط، والأخلاقيات، والتاريخ، ومناهج البحث والنظريات، التي لا تتجاوز نسبة كل منها 5% من إجمالي البحوث المنشورة في الدورية خلال نصف الحقبة الماضية، بينما لا تزال بحوث الموضوعات التقليدية، كما يسمّيها البعض، هي الغالبة على مضمون البحوث التي تنشرها الدورية، إذ تشكّل دراسات المضمون نسبة الثلث، ودراسات التأثيرات نسبة الربع منها.

ويمضي رئيس التحرير قائلاً: يقدم هذا العدد ثلاثة بحوث عن الإنترنّت، اثنين منها عن الإعلانات المملوكة، وأن أفراد العينة المدروسة يتجنّبون رؤية الإعلانات عند تصفح الإنترنّت، وتستنتج دراسة 16 دورية لدراسات الاتصال على مدى إثني عشر عاماً، أنها تضمنت 962 دراسة على تأثيرات وسائل الإعلام، وأنه على الرغم من أن مثل هذه الدراسات مجال خصب، إلا أنها ربما تقصر إلى التركيز الذي يمكن أن تؤديه نظريات أكثر توحداً.

وبمراجعة جدول رقم (1) نجد أن هذه الاستنتاجات تتطبق على البحوث التي تنشرها المجلة المصرية لبحوث الإعلام، فكأنها تتبع تيارات البحوث في دورية الصحافة والاتصال الفصلية الأمريكية. وكلام رئيس التحرير السابق يدل على اهتمامه بجودة البحث العلمي، ولفت الانتباه إلى تصحيح مساره لكي يشمل كل أفرع تخصصات الاتصال والصحافة، أو لكي يكون هناك توازن بين جهود الباحثين لتغطى هذه الأفرع، ولا يكون التركيز على تخصصات معينة دون غيرها. جدير بالذكر هنا أن رئيس تحرير الدورية الأمريكية الحالي دانييل ريف Daniel Riffe له بحوث مهمة في تحديد أحجام العينات المناسبة للدراسة من الصحف والمجلات. وهذه البحوث منشورة في الدورية ذاتها قبل أن يتولى رئاسة تحريرها أو قبل أن يُنتخب لهذه المهمة، وكان ضمن هيئة تحريرها البارزين. ومن الدلائل الأخرى الكثيرة على اهتمام الدورية الأمريكية وهيئة تحريرها بها وبالبحث العلمي في الاتصال، كثيراً ما تخصص المحاور الرئيسية لأعدادها لموضوعات مثل البحث في العلاقات العامة⁽³¹⁾، والبحث في الإعلان⁽³²⁾، وتاريخ وسائل الإعلام⁽³³⁾، ووسائل الإعلام الجديدة⁽³⁴⁾، والإنترنّت⁽³⁵⁾، وكثيراً ما

يطلب رئيس تحريرها من الباحثين الكتابة في موضوع معين يحدده ومحاوره⁽³⁶⁾ فيستجيبون، وهكذا أيضاً كثيراً ما تخصص الدورية الأمريكية محاور أعدادها لنظرية من نظريات الإعلام، وقضايا الممارسة الإعلامية، وقضايا في مناهج البحث. وكتب أحد رؤساء التحرير السابقين أنه قرأ كل البحوث التي نشرتها الدورية أثناء فترة رئاسته لتحريرها.

وعلى الجانب الآخر، تُبين قراءة افتتاحيات المجلة المصرية لبحوث الإعلام أنها لم تتناول أية اهتمامات بحثية، مثل نظيرتها الأمريكية، باستثناء ما جاء بافتتاحية، أو كلمة، العدد الأول المنشورة باسم جيهان رشتى عميدة كلية الإعلام التي نشأت المجلة في عهدها، وكلمة فاروق أبو زيد عميد الكلية التالي في افتتاحية العدد الأول منها أيضاً، حينما أعاد إصدارها ربع سنوية بسمى المجلة المصرية لبحوث الإعلام وفي شكل جديد، وما جاء في الصفحات الأولى من العدد رقم 14، يناير - مارس 2002، تحت عنوان إطار تفسيري للبحث المرجعي، الذي كان، ولم يعد، أحد متطلبات ترقية أعضاء هيئة التدريس في ذلك الوقت، ويتضمن إرشادات للباحثين بما ينبغي أن يكون عليه مثل هذا البحث.

باستثناء ما سبق لم تتصمن افتتاحيات المجلة المصرية أية إحصاءات أو نظرات مدققة لتيارات البحث التي تنشرها المجلة وأية توجيهات أو اقتراحات بشأنها على النحو المتبع في الدورية الأمريكية. وهذا دليل على الرؤية السابقة لواقع إدارة المجلة المصرية، والبحث العلمي.

وكمثال أيضاً، نعود إلى عدد احتفال القائمين على الدورية الأمريكية بمرور 75 عاماً على صدورها، عام 1998، الذي صادف احتفال كلية الإعلام، جامعة القاهرة، بمرور 60 عاماً على بدء دراسات الصحافة والإعلام في مصر في إطار احتفال جامعة القاهرة بمرور 90 عاماً على إنشائها، السابق الإشارة إليه. فقد صممت الدورية الأمريكية شعاراً خاصاً للمناسبة، وجعلتها أحد محاور عدد شتاء ذلك العام، وعنوان غلافه الرئيس، كتبت مقدمته وخاتمتها جين فولكرتز Jean Folkerts رئيس التحرير في ذلك الوقت، وكتب في هذا المحور أيضاً ثلاثة من رواد البحث العلمي في الصحافة والاتصال، ومن رؤساء تحرير الدورية السابقين، هم واين دانييلسون Wayne Danielson وجيدو ستambil Guido Stempel، ودونالد شو Donald Shaw أحد مؤسسي نظرية وضع الأجندة. وتناولوا نشأة الدورية وتاريخها وتطورها، ودورها في نشأة بحوث الصحافة والاتصال وتطورها، وخلاصة تجاربهم في الاهتمام بهذه البحوث والنهوض بها. إن كلام هؤلاء الرواد، وما تتضمنه

افتتاحيات أعداد الدورية، يستحق فهماً متبرساً من قبل كل من يهمه واقع البحث العلمي في الصحافة والاتصال ومستقبله. ولا عيب في أن نقتدى به ونتبعه ونطوره ونضيف إليه. فهم على سبيل المثال، وليس الحصر، يلتفتون انتباه الباحثين إلى اهتمامات بحثية غير مطروقة، وإلى معايير الإجادة في البحوث الكمية والكيفية، ويهتمون بتحسين الدورية أيمما اهتمام، بالإضافة إلى مساهماتهم الفعلية في إجراء البحوث المشتركة و/أو الفردية، وينذرون جهود الآخرين وأفضالهم في هذا المجال، ويطالعون بالمزيد من إتاحة الفرص لشباب الباحثين والأفكار المبتكرة، والتشجيع، لإثراء البحث ومناهجه. فمثلاً يقول دونالد شو: في كل مؤتمر لهيئة تعليم الصحافة والاتصال أذكر أنه تم رفض البحث الأول، الذي كتبته مع ماكس مكومبس Max McCombs عن نظرية وضع الأجندة، بسبب صغر حجم العينة في مدينة صغيرة في الجنوب [الأمريكي]. وهذه الدراسة، التي أجراها طلاب مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا، أساس النظرية [وضع الأجندة] التي تُعد امتداداً للاحظات ولتر لمان Walter Lippmann وآخرين. لقد أدركنا وندرك الآن أن هذا البحث نواة أو بذرة أينعت مجالاً بحثياً كبيراً.

وتضمنت افتتاحية عدد صيف 2006⁽³⁷⁾ من الدورية الأمريكية المعايير التي يجب أن تتوفر في البحوث المقدمة لكي تقبل للنشر، بناءً على نتيجة استبيان بواسطة البريد الإلكتروني e-mail لـ 72 من مستشاري الدورية. حدد المبحوثون 180 خطأ في البحث ينبغي تجنبها، وجاءت نسبة 15% من هذه الأخطاء حول رداءة أسلوب الكتابة، والجداول لا تنق مع المضمون، وكثرة أخطاء النحو، والتطويل أكثر من اللازم، ونسبة 14% قصور في توظيف النظريات أو عدم استخدام الإطار النظري المناسب، ونسبة 13% أخطاء في المنهج، مثل استخدام عينات غير احتمالية، واستخدام مقاييس إحصائية غير مناسبة، ونسبة 12% تحليل وتقسيم غير مناسبين كالاقتصار على الوصف فقط.

وإذا طبقت نفس الدراسة على البحوث التي تقدم للنشر في المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ربما نجد نسب القصور ذاتها أو قريبة منها. ويرجو الباحث أن يُجرى القائمون على أمر هذه المجلة مثل هذا الاستقصاء كل فترة مناسبة لإتارة الطريق أمام الباحثين.

وعلى الجانب الآخر تكتفى المجلة المصرية لبحوث الإعلام في أغلب افتتاحيات أعدادها بالإشارة إلى البحوث التي يتضمنها العدد. وجاء في افتتاحية عددها الأول: يصدر العدد الأول من المجلة العلمية لكلية الإعلام في عام 1989 بعد غياب استمر عدة سنوات...والكلية

تخطط لصدرها بشكل منتظم، كل ستة أشهر ثم ربع سنوية، وتطبع داخل الكلية وتعتمد بالكامل على إمكاناتها، وستنشر ملخصات للمؤلفات الحديثة في علوم الاتصال سواء باللغة العربية أم بالإنجليزية، وملخصات لرسائل الماجستير والدكتوراه في الإعلام، واستعراض لأهم الأحداث الإعلامية. وحينما أعيد إصدار المجلة جاء بافتتاحية عددها الأول، يناير 1997، "رغم كثرة المجالات العلمية المحكمة في مصر، فإن العديد منه يفقد صفة الدورية والانتظام في الصدور، كما أن أغلبها يعاني من ضعف الانتشار خارج نطاق الجماعة الأكademie التي تمثلها أو التي تصدر عنها... وتحولت هذه المجالات إلى وسيلة للترقية بدلاً من أن تكون ميداناً للاجتهاد والإبداع وساحة للحوار بين المدارس العلمية المتميزة... لذلك فنحن لا نتجاوز الحقيقة عندما نقول: إن ((المجلة المصرية لبحوث الإعلام)) تظهر في الوقت المناسب، وإنها تلبى احتياجات حقيقة للباحثين والمهتمين بقضايا الإعلام ومشكلاته في مصر والوطن العربي... ومن أبرز ما يميز هذه المجلة الوليدة، أنها لن تكتفى بنشر البحوث والدراسات الأكademie المحكمة، وإنما ستسعى إلى نشر المقالات العلمية لكتاب الأساتذة والتي تحتوى على اجتهداتهم الفكرية... وتطمع المجلة إلى تكوين ما تسميه بـ((الثقافة الإعلامية العامة)) والتي أصبحت ضرورة لا غنى عنها لكل مشتغل بالعمل الإعلامي، سواء كان باحثاً أكاديمياً أو مهنياً ممارساً".

وكان حجم صفحات العدد الأول من المجلة في إصدارها الأول 16.5×22.5 سم أى بزيادة قدرها 1.5 سم تقريباً في العرض عن مثيلتها الأمريكية، وكانت تطبع متتها في عمودين ربما مثل الدورية الأمريكية في ذلك الوقت. إلا أنها اعتباراً من عددها الثاني من الإصدار الأول أيضاً غيرت حجم صفحاتها إلى القطع الكبير 20.5×29 سم كما غيرت المتن إلى عمود واحد بعرض الصفحة، وكانت تطبع عناوين موضوعاتها في الغلاف الأول، وفي صفحة الفهرس. وفي الإصدار الثاني استمرت في حجم القطع الكبير وعادت إلى طبع المتن في عمودين، واعتباراً من العدد الثالث من الإصدار الثاني أصبح حجم صفحاتها 16.5×24 سم تقريباً، وهو حجم يزيد 1.5 سم عرضاً و5. سم طولاً عن نظيرتها الأمريكية، ومتوسط عدد صفحاتها 351 صفحة، وحجم حروف المتن 16 Simplfied Arabic، واتخذت شكلاً ثابتاً حتى الآن. إلا أنها تعانى من عدم الانتظام في الصدور، فقلما تصدر في موعدها، وأحدث عدد صدر منها هذا العام 2007 هو العدد الرابع والعشرون يناير - يونيو 2005، أى أنها تصدر متاخرة سنتين عن موعدها. وأصبحت تكتب في غلافها، تحت عنوانها، عبارة دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الإعلام-جامعة القاهرة، أى أنها لم تعد تلتزم بأن تصدر فصلية، ولم تعد تنشر مراجعات كتب، وملخصات رسائل دكتوراه وماجستير، والأحداث الجارية، ومقالات لأساند. وعلى الرغم من أنها تطبع في ورق أبيض جيد، إلا أن طباعتها غير جيدة، وتكثر بها أخطاء الطباعة⁽³⁸⁾، وأخطاء اللغة وال نحو، ولا يخلو عدد منها من الكثير من مثل هذه الأخطاء، بعكس الدورية الأمريكية فهي منتظمة الصدور فصلية في مواعيدها، وطباعتها جيدة، وتکاد تخلو من أية أخطاء، إلا نادرًا جدًا، وتتخد من محورها الرئيس عنواناً لصفحة الغلاف، وتتولى صفحة الفهرس تفصيل الموضوعات وأرقام صفحاتها، ومتوسط عدد صفحاتها 220 صفحة تقريباً، وحجم حروف المتن 12 Times New Roman، وتشمل أبوابها الثابتة، مراجعات الكتب، وذكر الكتب التي تصدر حديثاً كما تنشر إعلانات عن كتب، وعن كليات وأقسام الصحافة والإعلام في أمريكا. كما تحرص على وجود مستخلص أو خلاصة مركزة Abstract لكل بحث بعد عنوانه مباشرة، وهو من الأمور المفقودة تماماً في المجلة المصرية. والمتابع لأعداد الدورية الأمريكية يجدها في تحسن مستمر شكلاً ومضموناً أيضاً، نتيجة حرص القائمين على أمرها وإصرارهم واتباعهم سياسات وأساليب ثابتة للنهوض بالبحث العلمي، ولاقناعهم بذلك.

ويتمنى الباحث أن تصل المجلة المصرية إلى مستوى الدورية الأمريكية شكلاً ومضموناً وانتظاماً في الصدور، واهتمامًا بالارتقاء بالبحث العلمي في علوم الاتصال. وتقع هذه المسئولية على عاتق "الجامعة العلمية في حقل الإعلام والصحافة"⁽³⁹⁾ أو "الجامعة الأكاديمية الإعلامية"⁽⁴⁰⁾، وفي مقدمتهم عمداء كليات الإعلام ورؤساء الأقسام وغيرهم من الأساتذة والمسؤولين عن البحث العلمي في مصر.

ويسترعي انتباه الباحث أن جمعية خريجي الإعلام التي تكونت خلال العاشرين الأخيرين، ومقرها كلية الإعلام، جامعة القاهرة، لم تتضمن بنود أهدافها أية إشارة للدوريات العلمية في مجال الإعلام، على الرغم من تصدر قائمة أهدافها عبارة "دعم الروابط الثقافية والعلمية والاجتماعية فيما بين الأعضاء".

ويمكن القول بأن حال المجلة المصرية لبحوث الإعلام يعكس واقع الكثير من الدوريات العلمية في مصر من حيث عدم الانتظام في الصدور، وسوء الطباعة، وكثرة الأخطاء الطابعية واللغوية والعلمية، حتى مع افتراض أنها مراجعة محكمة. ونادرًا ما يلخص

المسؤولون عنها أسباب القصور في عبارة "قلة الإمكانيات" أو ضعف المخصصات المالية، وهي التبريرات (أو الشماعات) الجاهزة دائمًا لكثير من سوء الأداء وسوء الإدارة في مصر. إن مسؤولية المجلة العلمية لكلية الإعلام وانتظامها في الصدور وتطويرها تقع على عائق الجماعة العلمية أو الجماعة الأكاديمية الإعلامية، كما سبق القول.

وبناءً على ما نقدم، توجد رؤية أخرى لهذه الجماعة، إذ تقسم إحدى الباحثات الجماعة العلمية في حقل الإعلام والصحافة في مصر إلى ثلاثة أجيال، وتقسم الباحثين الإعلاميين إلى ثلاثة أنماط هم الباحث الإعلامي الملترم علمياً وخلقياً، والباحث التكنوقراط، والباحث الانتهازي⁽⁴¹⁾، فإن الدراسة الحالية تقسم الباحثين الإعلاميين حسب درجاتهم العلمية الوظيفية إلى مدرسين، وأساتذة مساعدين، وأساتذة. وأغلب الفئتين الأولى والثانية مشغولون بالترقية إلى الدرجة الأعلى، ويتمسون كل السبل الممكنة للحصول على الترقية من قبل لجنة الترقية المسماة باللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين والأساتذة، التي تتشكل من قدامى الأساتذة حسبما ينص عليه قانون تنظيم الجامعات ولائحته.

وكل ما يقال عن الترقيات وما يحدث فيها من سلبيات و"تربيطات" واضطهاد وإهمال وتجاوزات قاتلة صحيح وباعتراف وزير التعليم العالي⁽⁴²⁾، وغيره من المسؤولين، وأعضاء اللجنة ذاتها بما فيهم أمينها ومقررها، صراحة وتلميحاً. وإجراءات اللجنة وطرق منح الترقية والمصالح الشخصية هي التي تقسم الباحثين أو أعضاء الجماعة العلمية في حقل الإعلام إلى الذين ترقوا، والذين لم يترقوا. فالأخيرون مشغولون بالحصول على الترقية بكل الطرق، ومنها التقرب والتودد إلى أعضاء اللجنة والحرص على رضاهما، على حساب البحث العلمي في أحيان كثيرة. وأما الذين ترقوا فلم يعد البحث العلمي يشغل اهتمام معظمهم، وإنما شغفهم الشاغل هو استثمار الترقية في الحصول على أية مناصب التي هي السبيل إلى المكافآت المادية والواجهة الأدبية والاجتماعية، والتشفي فيمن لا يحبونهم، وتصفية الحسابات الشخصية، وتحقيق المصالح الشخصية أيضاً، ولزيهد البحث العلمي إلى الجحيم، وينكرون على الذين لم يترقوا نفس الطرق والأساليب التي ترقوا بواسطتها بالأمس القريب، وبعضهم يتربص بالبعض الآخر الساعين للترقية تصفية لخلافات أو حسابات شخصية أو حتى لمجرد عدم الاستظراف أو عدم القبول الشخصي⁽⁴³⁾. ويتناسى الجميع أن هناك شيئاً اسمه البحث العلمي، وأن هناك دورية لنشر نتاج هذا البحث العلمي، تحتاج إلى جهود كبيرة للاهتمام بها وتحسينها. وهذا سبب رئيس لتعثر الكثير من الدوريات العلمية الذي يتمثل في عدم انتظامها

فى الصدور وكثرة الأخطاء بها، ولا أحد يهتم بالنهوض بهذه الدوريات، والمجلة المصرية لبحوث الإعلام ضمنها. والردود جاهزة دائمًا للتبرير، فهى دائمًا قصور الإمكانات وعجز التمويل، أو "أنا مالى"، وهكذا تستمر هذه الدائرة الجهنمية، التى لا يهتم أحد بالقضاء عليها، مادامت لا تمس مصالحه الشخصية، والضحية البحث العلمى، وغير المرضى عنهم من المتقدمين للترقية، إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولاً، وتنزل عدالة الحق الذى لا يغفل ولا ينام، ويمهل ولا يهمل. ولا تجدى الشكاوى والتظلمات، واقامة الدعاوى القضائية، كثيراً فى مثل هذه الحالات، وإذا أُنصفت المظلومين يكون إنصاف من باب "العدل البطيء ظلم". وبعض الذين ترقوا وأصبحوا أعضاء فى لجنة الترقية يعبرون عن أنفسهم وعن نوایاهم أصدق تعبير حينما يحضورون بعض جلسات المؤتمر العلمى السنوى لكلية الإعلام بمحض الصدفة، ولمدد قصيرة، دقائق غالباً، ويصدرون أحكاماً عامة، سلبية غالباً، على البحوث التى لم يقرأوها، وبعضهم يتخصص فى الهجوم على مناهج البحث الأمريكية والتبعية والاستعمار التى نفسدنا، وتعوق مسيرتنا العلمية المتوجهة، ويتحدث البعض الآخر وكأنه هو مبتكر مناهج البحث فى الإعلام، أو الذى يصحى مسار البحث العلمى، ويضيف إليه آخر أنه الحجة الوحيدة فى الإحصاء وتطبيقاتها فى البحوث، ويتناسى الجميع أنهم أو أننا جميعاً تلاميذ لمناهج الأمريكية والغربية فى بحوث الاتصال، وفي علوم الاتصال ذاتها، ويجب أن نعترف بفضلها، أو لا تهاجمها، ولا ننسب لأنفسنا ما لسنا أهل له أو نتواضع قليلاً إذا حققنا شيئاً يذكر، وهى أمور من قبيل أضعف الإيمان.

والحل ممكن، إذا خلصت النوايا وصدق العزم، فى ضرورة تعديل مواد قانون تنظيم الجامعات الحالى الخاصة بالترقيات ولائحته، وأبرزها المواد 73 و 74، وهى مواد معطلة تماماً، أو تعديل هذا القانون ولائحته، لتلافى هذا القصور، وهى مهمة وزير التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات، وأمينه، ومسئوليتهم أمام الله، والضمير والوطن. ولكن يبدو هذا أمراً بعيد المنال للأسف الشديد، فى المستقبل القريب على الأقل، للأسباب المذكورة آنفاً، وأبرزها المصالح والأهواء الشخصية.

خامساً: الخلاصة والتوصيات والاقتراحات

الخلاصة

مشكلة هذه الدراسة هي اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر: دراسة تحليلية مقارنة استبصارية لدورياتي الصحافة والإعلام الأمريكية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام في الدولتين.

وهي دراسة في التأصيل العلمي ومناهج البحث لدراسات الإعلام في أمريكا ومصر. ورغم ذلك، فهي ليست دراسة تقويمية نقية للبحث في الدوريتين، وإنما هي دراسة تحليلية مقارنة لتيارات البحث في دورياتي الدراسة أو في أمريكا ومصر، وفي طريقة الاهتمام بالبحث العلمي في بحوث الصحافة والاتصال والعنایة بدورياته، كما يُستبان من تحليل الباحث، والافتتاحيات، في الدوريتين.

وأقرب إطار نظرى لهذه الدراسة هو ما يسميه البعض "النظرية النقدية في بحوث الاتصال"، التي قلما تتناولها بحوث الاتصال ودورياته العلمية بهذا المسمى. فالباحث العلمي بطبيعته ناقد في كل تخصص وكل زمان ومكان.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تدعم فرضيتها وتجيب عن تساؤلاتها، مثل أن الدورية الأمريكية أكثر انتظاماً في الصدور وتتضمن بحوثاً أكثر من مثيلتها المصرية، وأفضل شكلاً ومضموناً وتنسقاً من حيث جودة الطباعة، وانعدام أخطاء اللغة والطباعة، وتشابه الدوريتان في نسب مصامين البحث وترتيبها، مثل تصدر بحوث الصحافة المطبوعة قائمة تخصص البحث، حيث تبلغ نسبة 40.6% من إجمالي البحث في الدورية الأمريكية، ونسبة 26% في المجلة المصرية، تليها بحوث التلفزيون بنسبة 13.08% و 18.9%， ثم الإنترن트 بنسبة 9.6% و 7% على الترتيب. وفي شمول البحث المنشورة لكل تخصصات الإعلام، بحسب مقاولته. وتقربت الدوريتان أيضاً في نسب القائمين بالبحوث من درجات ما قبل درجة أستاذ، وفي نسبة الباحثات الإناث. وتفوقت الدورية الأمريكية في نسبة البحث المشتركة، حيث جاءت بنسبة 47.7% من إجمالي عدد البحوث، مقابل 2.3% في المجلة المصرية، وتقديم الشكر لآخرين الذين يساعدون في البحث بنسبة 17.6% من إجمالي البحث، في حين تخلو المجلة المصرية من هذا الشكر، وفي إتاحة الفرصة للباحثين من طلاب الدراسات العليا وتشجيعهم لنشر بحوثهم، حيث جاءت نسبتهم 12.1% من إجمالي عدد الباحثين، ولا تنشر المجلة المصرية بحوثاً لطلاب الدراسات العليا. ومن النتائج اللافتة للنظر أن نسبة الباحثين الذين تنشر لهم المجلة المصرية من المنتدين بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، التي تصدر المجلة منها، تبلغ أكثر من 62% من إجمالي عدد الباحثين، ما يخسّى معه القول بأنها مجلة خاصة بباحثي كلية الإعلام.

النوصيات والاقتراحات

وبناء على معطيات الدراسة توصى وتقترح ضرورة حرص المجلة المصرية لبحوث الإعلام على الانظام في الصدور، والتحسين شكلاً ومضموناً، وأن تقتدى بالدورية الأمريكية في كل شيء، شكلاً ومضموناً وإدارة، وأن تتبع هيئة إدارة وتحرير وتمويل مستقلة عن كلية الإعلام، جامعة القاهرة، وأن تفتح صفحاتها للبحوث الجيدة المقيدة المحكمة لطلاب الدراسات العليا والممارسين في مجالات الإعلام المتعددة، وأن تنشر أبواب عرض الكتب الجديدة، ومستخلصات رسائل الدكتوراه والماجستير، تعتميدها للفائدة، وأن تحرص كل الحرص على تقادم أية أخطاء في الطباعة واللغة والشكل والمضمون بصفة عامة. كما توصى القائمين على أمر الدراسات الإعلامية بصفة خاصة والبحث العلمي بصفة عامة بتذليل مصادر تمويل للبحوث الإعلامية، وضمان تمويل كاف للجريدة المصرية لبحوث الإعلام، ويقترح الباحث أنه يمكن للمجلة أن تنشر الإعلانات المناسبة اقتداء بالدورية الأمريكية، كمصدر من مصادر التمويل، وأن تُخصص نسبة من اشتراكات جمعية خريجي الإعلام لدعم الدورية، وأن تساهم الصحف والمجلس الأعلى للصحافة، وقنوات الراديو والتلفزيون، ووكالات الإعلان، في هذا الدعم أو التمويل، مع الاحتفاظ باستقلالية البحث العلمي وتوصى بتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين المصريين والعرب ومع باحثين من جامعات أجنبية، وتوجيه الباحثين إلى مزيد من البحث في الموضوعات النادر البحث فيها مثل مناهج البحث، والقانون، والأخلاقيات، والتاريخ، والنظريات، وكذلك توجيه الباحثين وتشجيعهم على النشر في الدوريات الأمريكية والغربية، والاشتراك في المؤتمرات العلمية في الخارج، ودورياتهم وجمعياتهم العلمية، وتبادل الزيارات والمهام العلمية معهم، ما يعني الاندماج في المجتمع العلمي الأمريكي والأوروبي، أو العالمي، في الإعلام والاتصال، الأمر الذي يحقق العديد من الفوائد مثل مواكبة بباحثينا لتيارات البحث في العالم، وقبول اتجهادات بباحثينا ونظرياتهم التي يستخلصونها من بحوثهم وخبراتهم، والاعتراف بجهودهم عالمياً.

كما تقترح الدراسة وتوصى بأن تجرى مثل هذه الدراسات التحليلية المقارنة على الدوريات العلمية المصرية في بحوث الاتصال كل فترة مناسبة أو باستمرار لتبيان اتجاهات البحث، وأوجه القصور، واقتراح الحلول، وتقديم العلاج المناسب في الوقت المناسب، للارتفاع بالبحث العلمي، ولا تكون مجرد تابعين للمدرسة الأمريكية.

سادساً: هوامش الدراسة

1- Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.75, No.4, Winter 1998.

- 2- ليلي عبد المجيد، الرسائل العلمية في الصحافة والإعلام، تصنف موضوعي من (1952-1998)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1998.
- 3- عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002م.
- 4- Merrigan,Gerianne & Huston, Carole Logan, **Communication Research methods**, USA, Wadsworth/Thomson Learning, 2004, Pp.268-269.
- 5-Ibid.
- 6-Ibid.
- 7-عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 98.
- 8- Merrigan,Gerianne & Huston, Carole Logan, Ibid., P. 268.

- 9- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 9.
- 10- المرجع السابق، ص 19.
- 11- -----، ص 191.
- 12- -----، ص 48.
- 13- -----، ص 124.

(*) ينبغي ألا يفهم أن الباحث يجترئ مثل هذه الاقتباسات من هذا الكتاب بالذات، بمعزل عن سياقاتها، لأغراض غير البحث العلمي. إن العكس صحيح تماماً، فالكتاب يتخذ طابعاً هجومياً تعميمياً، لا يتفق مع أسس البحث العلمي، على ما يسميه البحث التقليدية، والرأسمالية والتاريخية التي تهدف إلى الربح والأرباح... إلخ. والأمثلة المتضمنة في هذه الاقتباسات قليل جداً من كثير جداً تتضمنه صفحات الكتاب الذي يمكن الرجوع إليه للمزيد. ويود الباحث أن يذكر بأن التجارة الأمينة الصادقة والربح الحال ليسا شيئاً ينكره الدين والأخلاق، بل يشجعان عليهما.

- 14-John C. Schweitzer, "Research Article Productivity By Mass Communication Scholars"
Journalism Quarterly, Vol. 65, No.2, P. 479.

30-

I
b
i
d
.
,
P
p
.
4
7
9
-
4
8
4
.

- 16- ليلي عبد المجيد، ونادية سالم، وعواطف عبد الرحمن، تحليل المصمون في الدراسات الإعلامية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986، ص 217 و 218.
- 17- سامي عبد العزيز، "اتجاهات الدراسات الإعلانية في مصر"، بحوث الاتصال، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد التاسع، يوليو 1993، ص 11-41.

- 18- هشام محمود مصباح، "واقع الدراسات الإعلامية المصرية في مجال الوسائل الإلكترونية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين: دراسة تحليلية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، العدد الثامن، أكتوبر 2000، ص 171-200.
- 19- سامي عبد الرءوف محمد طابع، "بحوث الإعلام بين الماضي والحاضر"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، العدد السابع، يناير - يوليه 2000، ص 197-227، وعاطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحث الاتصال، مرجع سابق، ص 80.
- 20- Rasha Kamhawi and David Weaver,"Mass Communication Research Trends From 1980 To 1999", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.80, No.1, Spring 2003, P.7.
- 21- Graig W. Trumbo," Research Methods IN Mass Communication Research: A Census of Eight Journals 1990-2000", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.81, No21, Summer 2004, P.417.
- 22- Daniel Riffe and Alan Freitag, "A Content Analysis of Content Analysis: Twenty-Five Years of Journalism Quarterly", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.74, No. 4, Winter 1997, P.873
- 23- Paula M. Poindexter and Jean Folkerts," Significant Journalism And Mass Communication Books of The Twentieth Century", ", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.76, No. 4, Winter 1999, Pp. 627-630 .
- 24- فؤاد البكري، "الإعلام العربي والهوية الثقافية: دراسة تحليلية للجهود المصرية لحفظ الهوية، وموقف الإعلام العربي منها"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، العدد الثاني عشر ، يوليو-سبتمبر 2001، ص 45.
- 25- شريف درويش اللبان، "حرية التعبير والرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة: دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير/ مارس 2002، ص 150.
- 26- محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2000، ص 186.
(*) كما أن الباحث حاصل على دكتوراه وبكالوريوس في الإعلام من مصر، وماجستير في الإعلام من أمريكا، وعضو في جمعية أو هيئة مدرسية الصحافة والإعلام الأمريكية Association for Education in Journalism and Mass Communication (AEJMC) ومشترك في دورياتها ونشراتها العلمية، التي ضمنها Journalism & Mass Communication Quarterly (JMCQ).
- 27- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.75, No.4, Winter 1998, Ibid.
- 28- منصور أبو العزم، "كيف يعمل اليابانيون"، **الأهرام**، 16 مايو، 2007
(***) هي ابنة أ.د. جيهان رشتى، العميد السابقة لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، ومؤسسة المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ولها، أى د. رشتى، إسهامات بارزة في الدراسات الإعلامية في مصر والوطن العربي، وحاصلة على الدكتوراه من جامعة سيراكيوز بأمريكا.
****) ومثال واضح على ذلك أيضاً، الصحف الإقليمية في مصر، أو صحف المحافظات يكون محافظ رئيس مجلس إدارتها، وحتى صحف الكليات والجامعات، يرأس مجلس إدارتها العميد، ف تكون صحفاً أقرب إلى النشرات الرسمية الفاقدة المصداقية، التي لا يهتم بها أحد، ولا تؤدي دوراً حقيقياً، بالإضافة إلى ضعف امكاناتها، وعدم انتظامها في الصدور.
- 29- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.83/4 Winter 2006, Pp.742-7433
- 30- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.84/1, Spring 2007, Pp. 2-3.
- 31- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.82/1, Spring 2005.
- 32- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.81/1, Winter 2004.
- 33- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.74 /3, Autumn 1997.
- 34- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.84/1, Spring 2007..
- 35- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.77/3, Autumn 2000.
- 36- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.77/4, Winter 2000.
- 37- **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.83/2, Summer 2006, Pp. 242-243.
- 38- على سبيل المثال وليس الحصر، العدد الثالث عشر، ص170.
- 39- عاطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 180.

- 40- المجلة المصرية لبحوث الإعلام، يناير 1997، كلمة العدد.
- 41- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 184-180.
- 42- أخبار اليوم، 5-8-2006، ص 29 و 11-11-2006، ص 8.
- 43- ولدى الباحث تجربة شخصية تؤكّد ذلك حينما تقدّم إلى اللجنة العلمية الدائمة بأبحاثه للترقية إلى درجة أستاذ مساعد، متبعاً كل الإجراءات ومستوفياً لكل الشروط الالزامية، فإذا به يفاجأ بقرير اللجنة يرفض أربعة بحوث دفعه واحدة، وهي مقدمة في المؤتمر العلمي للكلية ومنتشرة في كتب هذه المؤتمرات ومقيمة ومحكمة من قبل أعضاء هذه اللجنة ذاتها! وقد سلمته السيدة أ.د. أمينة اللجنة، في ذلك الوقت، أصل التقرير بعدم إجازة الترقية، الموقع منها ومن السيدة أ.د. مقررة اللجنة عميدة الكلية في ذلك الوقت أيضاً. والتقرير مليء بالأخطاء العلمية والإجرائية واللغوية وغير الموضوعية، ما يكشف عن ظلم واضح للباحث! الذي على استعداد لتقديم نص التقرير لكل من يرغب أو يهمه الأمر، للتأكد من هذه الوقائع.
- وقد حاول الباحث الشكوى إلى اللجنة ذاتها، وإلى أمين المجلس الأعلى للجامعات، ورئيس الجامعة، ووزير التعليم العالي، متبعاً كل الخطوات التي ينص عليها القانون واللائحة، فلم يستجب أحد حتى مجرد أى رد! وبعد سبعة أشهر من الشكوى رد رئيس الجامعة، في ذلك الوقت، بحفظ الشكوى! ما أضطر الباحث إلى اللجوء إلى القضاء الذي لم يقل كلمته الفيصل حتى الآن، ويتوثق الباحث الإنصاف بإذن الله سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

